معالم التغيير في بناء الاسرة الايرانية

د. جمشيد موسى *

كانت الاسرة وما زالت بمثابة دعامة الانطلاق الهامة لرحلة الفرد عبر المجتمع مما حدا بعلماء الاجتماع لان يركزوا اهتمامهم بها بوصفها مؤسسة حيوية . وتمر الاسرة في ايران مثلها في ذلك مثل العديد من الاسر في بلاد العالم بتغييرات اساسية جاء معظمها نتيجة لعمليات التصنيع ، واتباع الاساليب الغربية والتمدن والاخذ بأساليب العصر الحديث . وكما قال « جود Goode ١٩٦٣ » فان هنالك حقيقة أساسية في التاريخ الحديث الا وهي زوال مظاهر الاسرة الكبيرة والممتدة وبروز الاسرة المحدودة المنفصلة كأكثر الانماط شيوعا في الحياة الاسرية .

ولعل من اهم مظاهر التغير الذي طرأ على الاسرة الان هو انفصال المهام الاقتصادية والتربوية للاسرة لتقوم بها المصانع والمدارس على التوالي وقد ارتبط بروز مظهر الاسرة المحدودة بالعوامل التالية : ١ ــ حرية اختيار شريك الحياة خلافا للنظام التقليدي بحيث اصبحت عقود الزواج تبرم دون حاجة للرجوع الى مجموعة الاقرباء العديدين . ٢ ــ ازدياد معدل الطلاق . ٣ ــ الاكثار من تغيير اماكن الاقامة والهجرة وما صاحب ذلك من اضعاف الروابط الاسرية . ٤ ــ تحرر المرأة واسهامها أكثر من ذي قبل في الانتاجية الاقتصادية اي ازدياد مساهمتها في القوة العاملة . ٥ ــ انخفاض معدل الاخصاب ٦ ــ تحلل الابناء من مسئولياتهم تجاه الاباء والاجداد .

والاهداف الاساسية لهذا البحث بالنظر الى هذه التطورات العالمية هي دراسة الهيكل المتغير لنظام الاسرة والقرابة في ايران والكشف عن كيفية حدوث هذه التغيرات . كما لن يتطرق هذا البحث الى الاسرة الايرانية في فترة ما قبل القرن العشرين . اذ يكفي ان نقول ان النظام التقليدي للاسرة الايرانية الذي يتمتع فيه الاب بالسلطة المطلقة والذي يتميز بفرض القيود على النساء قد ظل ساريا حتى بداية عهد اسرة بهلوي (اي حتى بداية القرن العشرين تقريبا) حينما بدأت ايران تمر بمرحلة التصنيع واخذت تتجه نحو الغرب وتأخذ اساليب العصر الحديث ، غير ان التحولات الاكثر جذرية قد حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية .

وسوف نبدأ تحليلنا للتغيرات الرئيسة في النظام الاسري الايراني بدراسة بنية الاسرة في ايران ولكن قبل ان نقوم بذلك سنشرح باختصار منهج التحليل الذي سنتبعه .

★ استاذ مساعد بقسم التنمية القومية وعلم الاجتماع ــ بجامعة بهلوي ــ شيراز ــ ايران .

المنهج : تستخدم هذه الدراسة ثلاث مجموعات من البيانات الاولى تتعلق بالبيانات الاحصائية لعامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ الخاصة بتكوين الاسرة والثانية تتعلق بعدد اخر من الاحصائيات المتنوعة والوثائق المتوفرة لا سيما التشريعات الخاصة بالاسرة والثالثة تتعلق بالبيانات الخاصة بالقرابة والتي تم تجميعها من قريتين تقعان الى الغرب من شيراز .

تكـــوين الاسرة في ايران :

بلغ متوسط معدلات التناسل في المستويات التعليمية في الولايات المتحدة حسبما اورده « بليك Black ١٩٦٧ » وحسبما اتضح من خلال عشر عمليات مسح اجريت خلال عشرين سنة حوالي ٣ر٣ طفلا . الا انه عند اجراء مقارنة بين هذه المعدلات المتعلقة بالنساء من كافة الاعمار في عمليات المسح التي قمنا بها وبين المعدل الفعلي لحجم الاسرة المتعلق بالنساء المتزوجات ذوات الخصوبة المكتملة والشبه كاملة لعام ١٩٦٠ تبين ان درجة الخصوبة في كافة المستويات التعليمية تقل كثيرا عن المعدل حتى بالنسبة للنساء اللواتي يتميزن بالخصوبة الدائمة . وهكذا نرى ان متوسط عدد اطفال الاسرة الواحدة في الولايات المتحدة يبلغ ثلاثة اطفال . وهذا يعني ان حجم الاسرة في الولايات المتحدة يتراوح ما بين فرد واحد وخمسة افراد وان حجم الاسرة في المتوسط اقل من خمسة اشخاص واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان معدلات الاخصاب في الولايات المتحدة هي اعلى من معدلات الاخصاب في البلدان الصناعية الغربية الاخرى نسبيا فان من الممكن القول بأن متوسط حجم الاسرة في الدول الصناعية الغربية كلها يقل عن خمسة افراد ، وبذا يمكننا ان نعرف الاسرة التي تقل عن خمسة افراد بأنها « اسرة غربية » اما الاسر ذات الخمسة افراد فاكثر فيمكن ان نطلق عليها اسم « الاسرة الغربية المبكرة » ويستخدم هذان الاصطلاحان للاشارة الى الطورين الثالث والثاني على التوالي من نظرية الانتقال الديموغرافي . وطبقا لذلك فان بامكان المرء ان يتوقع وجود نسبة اعلى الى حد ما من الاسر التي يبلغ عدد افرادها خمسة او اكثر من ناحية الحجم في بلد يعتبر ضمن المرحلة الغربية المبكرة للانتقال الديموغرافي . ويبين الكاتب ان ايران في الوقت الحالي تدخل ضمن المرحلة الغربية المبكرة (الطور الثاني) من الانتقال الديموغرافي . وهكذا فان من المتوقع ان يبلغ متوسط حجم الاسرة خمسة افراد او اكثر .

ويبين الجدول رقم ١ عدد ونسبة الاسر في ايران باختلاف احجامها وذلك حسب محل الاقامة سواء في الريف او المدينة خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ . وكما يتبين من الجدول رقم (١) فان نسبة ٣ر٤٨٪ من جميع الاسر كانت في عام ١٩٥٦ مؤلفة من خمسة افراد او اكثر ، غير ان هذا الرقم ارتفع في سنة ١٩٦٦ فكانت نسبة ٢ر٥٤٪ من جميع الاسر مؤلفة من خمسة اشخاص او اكثر . وكما يتبين ايضا من الجدول (١) فقد كان هنالك اختلاف ضئيل بين نسبة « الاسر الغربية المبكرة » في القطاع الحضري بالمقارنة مع القطاع الريفي في ايران في العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ . وبلغت هذه النسب في المناطق الحضرية حوالي ٤٦ر٨ وفي المناطق الريفية حوالي ٤٨ر٨ في عام ١٩٥٦ اما في عام ١٩٦٦ فبلغت النسبة في المناطق الحضرية حوالي ٥٣ر٦ و ٥٤ر٦ في المناطق الريفية . وهذا يدل على وجود نظام الاسرة الكبيرة الممتدة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء في عام ١٩٦٦

حين اجري التعداد الثاني للسكان على مستوى البلاد باكملها . وطبقا لما اورده بنهام Benham (١٩٧٣ : ١٧) فان ٤ر٤٪ من الاسر الحضرية و ٩ر٦٪ من الاسر الريفية كانت اسرا كبيرة ممتدة .

ويبين تحليل تركيب الاسرة على اساس الاقاليم و / او المحافظات العامة في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ ان نسبة الاسر « الغربية المبكرة » كانت تتراوح عام ١٩٥٦ ما بين ٢ر٣٩٪ في اقليم خراسان كاقل نسبة ، الى ٣ر٥٥٪ في اقليم اذربيجان الغربي كاعلى نسبة . اما عام ١٩٦٦ فقد بلغت الاسرة الغربية المبكرة ادنى مستوى لها في مناطق موانيء وجزر بحر عمان حوالي (٨ر٤٤٪) كما بلغت اعلى حد لها في محافظة ايلام حوالي (٥ر٦٥٪) . لذا يجب الا يستشف من هذا التباين الكبير في نسب الاسر « الغربية المبكرة » في المناطق المختلفة من البلاد في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ ان المناطق ذات النسب الادنى من حيث عدد الاسر الغربية الاولى هي المناطق الاكثر تحضرا والاكثر اخذا بالاساليب الغربية في البلاد . فنسبة الاسر الغربية المبكرة في الاقليم الاوسط الذي يعتبر اكثر الاقاليم تحضرا واخذا بالاساليب الغربية في ايران لم تكن في ادنى معدل لها بالنسبة للاقاليم الاخرى. وقد يعزى التباين في حجم الاسر في المناطق المختلفة عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ الى واحد من العوامل التالية او الى مجموعة منها : ١ ــ التباين في هيكل الاسرة : الاسرة الكبيرة الممتدة مقابل الاسرة المحدودة . ٢ ــ الاختلافات في معدلات الوفيات حسب المناطق المختلفة ومثال ذلك ان النسب المنخفضة للاسر الغربية الاولى في سيستان وبلوشستان وهما اكثر مناطق ايران تخلفا قد تعزى جزئيا الى المعدلات العالية من الوفيات لا سيما معدل الوفيات بين اطفال هذه المنطقة . ٣ ــ عدم تسجيل العدد الفعلي لافراد الاسرة من الاناث (الخطأ في تعداد السكان بوجه عام) .

وتؤكد البيانات الخاصة بتركيب الاسرة حقيقة واحدة الا وهي : ان حوالي ٥٠٪ من الاسر عام ١٩٥٦ واكثر من ٥٠٪ عام ١٩٦٦ كانت من الاسر الغربية المبكرة وهذه سمة من سمات الدول ذات الخصوبة العالية او غير المقيدة . وتدل البيانات ايضا على وجود اختلاف ضئيل او عدم وجود اي اختلاف حتى عام ١٩٦٦ على الاقل بين متوسط عدد افراد الاسرة في المناطق الحضرية والريفية . ويتضح هذا تماما من الجدول التالي الذي يبين متوسط حجم الاسرة بالنسبة لمساحة المكان عام ١٩٦٦ :

حجم المكان	متوسط حجم الاسرة
ايران	٥
مدن يبلغ عدد سكانها ... ١٠٠ الف فاكثر	(أ)٥
مدن تتراوح عدد سكانها بين ... و ١٠٠٠٠٠	(ب)٥
البلدات يقل عدد سكانها عن ...	(ج)٥
اماكن تتراوح عدد سكانها بين ... و ٢٥٠٠	٥

وتبين هذه الارقام ان متوسط عدد افراد الاسرة في الاماكن التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠

نسمة وهي (المناطق الريفية) يقل حتى عن متوسط عدد افراد الاسرة في المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٥٫٠٠٠ و ١٠٠٫٠٠٠ نسمة . غير ان الاختلافات الضئيلة في متوسط عدد افراد الاسرة بالنسبة لحجم المكان يمكن انتعزى الى اخطاء في التعداد الا ان البيانات السابقة تؤكد بوجه عام الافتراض بانه لم يكن هنالك اي اختلاف جوهري حتى عام ١٩٦٦ بين حجم الاسر المقيمة في المناطق الحضرية وتلك المقيمة في الريف .

وفي عام ١٩٥٦ بلغ مجموع عدد الاسر في ايران حوالي ٣٩٨٥٦٨٠ اسرة وبلغ متوسط حجم الاسرة حوالي ٤٫٨ اشخاص وتبين ان المتوسط قد بلغ ٤٫٤ اشخاص بحد ادنى يعادل ٣٫٩ في اقليم خراسان وبين حد اعلى يعادل ٤٫٨ في اقليم كردستان واذربيجان في الغرب . ولسوء الحظ فانه لا يمكن مقارنة بيانات تعداد عام ١٩٥٦ ببيانات تعداد عام ١٩٦٦ لان بيانات عام ١٩٦٦ كانت مستوفاة بالاضافة الى انها صنفت بطريقة مختلفة تماما . وعلى اية حال لم تكن هنالك اختلافات جوهرية في متوسط حجم الاسرة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ فقط ازداد متوسط حجم الاسرة في الواقع بنسبة ٢٫٠٪ في عام ١٩٦٦ عن عام ١٩٥٦ . وهذا يتفق تماما مع التغيرات في تركيب الاعمار لسكان ايران في العقد ذاته ، حيث زادت نسبة الشباب بين سكان ايران في الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ وارتفعت نسبة السكان ممن هم دون سن العشرين من ٤٩٫٧٪ عام ١٩٥٦ الى ٥٤٫٦٪ عام ١٩٦٦ .

وهذا لا يعني انه لم يكن هناك اتجاه نحو بروز ظاهرة الاسرة المحدودة في ايران فقد حدثت معظم التغيرات في المدن الكبرى وحيث ان سكان المدن الكبرى يشكلون نسبة ضئيلة من عدد السكان الكلي فان هذا التغير لم ينعكس على متوسط حجم الاسرة . وطبقا للبيانات المستقاه من تعداد السكان فان متوسط حجم الاسرة في ايران لا يعكس بدقة التغيرات في الهيكل الاسري ولا التباين بين الهيكلين الاسريين الحضري والريفي . ويؤيد هذا الرأي الفرضية الخاصة بالهجرة . ويرجع عدم وجود فروق ملحوظة بين متوسط حجم الاسرة الحضرية والريفية الى مجموعة من العوامل اهمها فروق الهجرة الريفية ــ الحضرية حسب الفصول المختلفة ، هذا اضافة ان اسلوب تعداد السكان المستخدم في ايران قد ساهم في عدم ايضاح اية فروقات ملحوظة بين حجم الاسرة المقيمة في الريف والاسرة المقيمة في المدن وسوف ندرس هذين العاملين باختصار .

وفيما يتعلق بفروق الهجرة حسب الفصول ، تجدر الاشارة الى ان اكثر من ٦٠٪ من سكان ايران حتى عام ١٩٦٦ كانوا من اهل الريف . ويبلغ العمل في المزارع ذروته في فصول الربيع والصيف واوائل الخريف اما خلال الثلثين الاخيرين من فصل الخريف وطوال فصل الشتاء فلا يمارس اي عمل زراعي من الناحية العملية ، ونتيجة لذلك يذهب عدد كبير من سكان الريف الى المدن لاسباب شتى منها زيارة الاصدقاء والاقارب وبيع بعض منتجات مزارعهم والحصول على عمل مؤقت في الشتاء. ويقيم معظم هؤلاء الزوار المؤقتين بين اصدقائهم واقاربهم وبذا يزداد عدد افراد الاسرة الحضرية .

اما بشأن المنهج المستخدم في تعداد السكان باعتباره عاملا من عوامل تضخيم حجم الاسرة في المناطق الحضرية فان هنالك من يقول بأن ايران استخدمت منهجا واقعيا للتعداد يتم بمقتضاه تعداد السكان اينما وجدوا يوم التعداد . وكان التعداد يجري في شهر نوفمبر الذي تقل فيه النشاطات الزراعية حيث من المتوقع وجود اعداد كبيرة من الزوار القرويين الوافدين الى المدن يعتبرون بمثابة

اضافة الى الاسر الحضرية بمعنى ان اغلبية سكان الريف الذين تصادف وجودهم في المناطق الحضرية وقت التعداد ، تم تعدادهم على انهم افراد في بعض الاسر الحضرية . وهذا ادى الى حـــدوث تضخم في حجم الاسرة الحضرية مقابل انكماش في حجم الاسرة الريفية .

وفي دراسة اجراها المؤلف ١٩٧٥ على قرى « دوكوهك » Dokouhak التي تقع على بعد ٢٠ كيلو مترا غربي شيراز وقرية « قصر جومشيه » وهي علىٰ بعد حوالي ١٥ كيلو مترا الـى الغرب من شيراز بلغ متوسط حجم الاسرة ٩٩ر٥ في « دوكوهك » و ٩٧ر٥ في قصر « جومشيه » بينما بلغ متوسط حجم الاسرة المحدودة ٢٧ر٥ و ١٨ر٥ على التوالي . وكانت الاسر المئة والثمانون التي تعيش في قرية « قصر جومشية » تقطن ١٥٢ منزلا بمعنى ان ٣٦ اسرة منها (حوالي ٢٤٪) كانت اسرا كبيرةممتدةاو اسرا مندمجة . وبالرغم من أن هذه القرى كانت تتأثر بالسيطرة الحضرية لشيراز فان من الملاحظ ان متوسط حجم الاسرة في هاتين القريتين كان اعلى بكثير من خمسة افراد وهذا العدد هو متوسط حجم الاسرة في المناطق الريفية من ايران وذلك طبقا للبيانات المأخوذة من التعداد . وعلى هذا فان البيانات الخاصة بهاتين القريتين تؤكد الرأي بأن بيانات التعدادين اللذين اجريا في عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٦ لا تعكس بصورة دقيقة التباين بين حجم الاسرة الايرانية الريفية والحضرية .

ويوضح الجدول رقم (٢) علاقة افراد الاسرة برب الاسرة عام ١٩٦٦ وذلك طبقا لمكان الاقامة في الريف او في الحضر . ويمكن ان نتبين من الجدول رقم (٢) ان حوالي ١١٪ من افراد الاســر الحضرية كانوا اشخاصا لايمكن اعتبارهم بوجه عام اعضاء في الاسر المحدودة . وفي حين انه مــن الممكن بوجه عام اعتبار هؤلاء اعضاء مؤقتين في الاسر الحضرية فانهم في نفس الوقت يعتبرون اعضاء منتظمين في الاسرة الريفية .

وعلى هذا الاساس يمكن القول بوجود تباين بين حجم الاسرة الريفية وبين نظيرتها الحضرية لا ينعكس على تقارير تعداد السكان في ايران . وسوف نناقش فيما يلي العوامل المؤدية الى هــذا التبايــن .

العوامل المؤدية الى ظهور الاسرة المحدودة

توجه قوى عديدة في ايران ضرباتها الى نظام الاسرة التقليدي . غير ان السكان الحضريين يتأثرون بهذه القوى اكثر من سكان الريف بمعنى ان تأثير التغيرات الهيكلية في الاسرة يقع غالبا على الاسر الحضرية اكثر منه على الاسر الريفية وسنناقش ذلك بايجاز فيما يلي :

١ ــ التطورات الديموغرافية :

ادت التطورات التاريخية الديموغرافية الى خلق تحد يكمن في زيادة متوسط العمر المتوقع من حوالي ٣٠ سنة منذ اقل من قرن مضى الى حوالي ٦٠ سنة للرجال وربما لاكثر من ذلك للنساء في الوقت الحاضر . هذا بالاضافة الى الاتجاه نحو تحديد النسل والى الوفيات مما احدث تغيرا جذريا

في هيكل الاسرة وذلك بسبب تغيير جدول مواعيد الزوجين وقد بلغ العمل المتوقع في المراكز الحضرية الكبرى ٦٥ سنة وهذا الرقم في تصاعد مستمر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء . اما الاتجاه نحو انخفاض معدل المواليد وخاصة في المناطق الحضرية فيرجع الى القيم المتغيرة فضلا عن ازدياد النفقات ونظرا لانخفاض معدلات الوفيات العامة ومنها معدل وفيات الاطفال فلم تعد النساء تنجب من ١٠ الى ١٢ طفلا لضمان بقاء ٣ أو ٤ منهم أحياء بل اصبح الان باستطاعتهن ان ينجبن اطفالهن وفق فواصل زمنية بينهم طبقا لرغباتهن وامكن توجيه الوقت المتوفر نتيجة قلة فترات الحمل من ناحية جزئية الى نشاطات غير اسرية تنعكس على حياة الاسرة .

٢ ــ الازدحام وزيادة تكاليف المعيشة :

أما التحدي الثاني فيتعلق بمسألة الازدحام والتكاليف المتزايدة التي أصبحت تكبح وتحد من نسبة الخصوبة العالية مما اثر بالتالي على نظام الاسرة الكبيرة . وبالاضافة الى هذا ادى ارتفاع تكاليف المعيشة بصورة كبيرة ونقص المساكن والازدحام الى عدم تشجيع تكوين الاسر ذات الحجم الكبير . ومن اجل حل مشكلة نقص المساكن في المدن قامت الحكومة الايرانية ، بالبدء في مشروع لانشاء مساكن ذات تكلفة منخفضة لذوي الدخل المحدود مكونة من غرفتين فوق مساحة اجمالية قدرها مئة متر مربع كما تزمع الحكومة انشاء ٢٠٠ وحدة سكنية صغيرة من هذا النوع في مدينة « مشهد » .

٣ ــ الاجراءات الحكومية ــ التغييرات في بنية الاسرة :

استهدفت الاجراءات الحكومية في السنوات الاخيرة اجراء تغييرات داخلية في بنية الاسرة الايرانية ويمكن تلخيص هذه الاجراءات فيما يلي : ــ

أ ــ **المرسوم الذي اصدره رضا شاه الكبير عام ١٩٣٥ بحظر ارتداء « الشادور »** (البرقع او البردة) وقد فتح هذا الاجراء افاقا واسعة امام المرأة الايرانية مما اثر بصورة عميقة على الحياة الاسرية .

ب ــ **منح المرأة حق الانتخاب عام ١٩٦٣** مما اثر كثيرا على الحياة الاسرية ، فقد اثر حق المرأة في الترشيح والانتخاب للمناصب المحلية والقومية (خصوصا الهيئات التشريعية) في الهيكل الاسري كثيرا .

ج ــ **اصدار قانون حماية الاسرة لعام ١٩٦٧ .**

د ــ **ادخال تعديل على الدستور عام ١٩٦٧ منحت بمقتضاه الشاهبانو فرح ملكة ايران حق الوصاية على العرش** وغير هذا التعديل الدستوري من صورة المرأة بشكل جوهري وكل اجراء يغير من صورة المرأة في المجتمع الايراني لا بد وان يؤثر على الهيكل الاسري ايضا .

هـ ــ **التغييرات التي طرات على سن الزواج .**

هناك عامل هام اخر له تأثيره على الهيكل الاسري الا وهو البنود الجديدة التي تضمنتها مجموعة

القوانين المدنية الايرانية . وطبقا للمادة ١٠٤١ من القانون المدني الصادر عام ١٩٣٥ والذي وضع موضع التنفيذ العملي منذ عام ١٩٦٧ فقد تم اعتبار الحد الادنى لسن الزواج بالنسبة للذكور ١٨ عاما كاملة و ١٤ عاما كاملة بالنسبة للاناث وذلك لمنع اي عملية تعسف تقليدية من جانب الاباء لاجبار بناتهم على الزواج دون اعتبار للسن . ومنذ فبراير عام ١٩٧٥ اتبعت الحكومة سياسة اشد حزما ازاء السن الادنى للزواج حيث تنص المادة (٢٣) من القانون الجديد لحماية الاسرة على رفع الحد الادنى للزواج الى ١٨ عاما بالنسبةللاناث و ٢٠ عاما بالنسبة للذكور . غير ان المادة ٢٣ من القانون الجديد مثلها في ذلك مثل المادة ١٠٣١ تسمح بالزواج في سن ادنى من ١٨ و ٢٠ وذلك في ضوء ما يسمى بالظروف « الخاصة » ففي حالات انتهاك العرض ينص القانون على السماح بالزواج لاول مرة في سن ادنى . وبالرغم من ان هنالك عددا كبيرا من الاشخاص خصوصا في المناطق الريفية يقومون بانتهاك هذا القانون فان الاجراءات الحكومية التي حددت السن الادنى للزواج كان لها تاثير بارز على الاسرة . وعلى اية حال فان هذه القوانين اكثر فاعلية في المناطق الحضرية حيث تجرى عمليات التسجيل بشكل اكثر دقة وكمالا . وبذا نرى ان القانون الذي يحدد سن الزواج له تاثيره الاكبر على سكان المدن الذين يشكلون حوالي ٥٠٪ من سكان ايران في الوقت الحاضر .

و ــ منع تعدد الزوجات :

وهنالك اجراء قانوني اخر يؤثر على الحياة الاسرية كما يشجع على تكوين الاسرة المحدودة الافراد وهو قانون منع تعدد الزوجات في ايران وهذا القانون من الحقوق التقليدية الدينية القديمة للمسلمين وادى المنع الى حدوث تاثير جوهري على تاسيس الاسرة وبموجب قانون حماية الاسرة الصادر عام ١٩٦٧ فان من الممكن للزوج ان يتزوج مرة اخرى شرط الحصول على موافقة كتابية من الزوجة الاولى . وكان لهذا القانون اثره في الحد من تكوين الاسر الكبيرة الافراد التي تتكون من زوج وعدة زوجات واطفالهم .

ز ــ منع الطلاق من جانب واحد :

ومن الاصلاحات التشريعية التي نص عليها قانون حماية الاسرة الصادر عام ١٩٦٧ والتي تؤثر على هيكل الاسرة اجراء يتعلق بمسالة الطلاق . ففي الماضي كان من حقوق الرجل حق تطليق زوجته (او زوجاته) حتى بدون علمها (او علمهن) . ولكن طبقا لنصوص القانون الصادر عام ١٩٦٧ اصبحت محاكم حماية الاسرة هي التي تصدر احكامها فيما يتعلق بالطلاق . واصبح للنساء كما للرجال الحق القانوني في طلب الطلاق . وقد ازدادت احصائيات الطلاق بشكل جوهري في السنوات الاخيرة علما بان ٥٠٪ من حالات الطلاق هذه تمت بناء على طلب من جانب الزوجات الامر الذي كان له تاثير كبير على الاسرة فهو يدل على حدوث تغيير جوهري في الهيكل الاسري. فالمراة التي كانت تفكر تقليديا في الزوج والبيت والاطفال كمصير وحيد لها في الحياة لم تعد مضطرة للتمسك بهذا الاعتقاد الان اذ اصبح بامكانها اختيار بدائل اخرى عند الضرورة . وبالاضافة الى حقيقة وجود حالة طلاق واحدة مقابل كل اربع حالات زواج في المناطق الحضرية الكبيرة فان من الجدير بالذكر ان هناك طلبا واحدا للطلاق مقابل كل حالة زواج في المناطق الريفية في ايران

حاليا . وليس من الضروري بالطبع ان ينتهي كل طلب للطلاق بطلاق فعلي . فطبقا للاحصاءات المتوفرة فان ٨٥٪ من حوادث الطلاق تتم في المدن وفي الحقيقة فان اكثر من ٥٠٪ من كافة حالات الطلاق في ايران تتم في طهران وحدها . وهذا لا يشير فقط الى تزايد الوعي التحرري لدى المراة في المدن ولكنه يوضح ايضا ان النساء الحضريات يستفدن من توانين حماية الاسرة اكثر من نظيراتهن الريفيات وكما ان وضع المراة وظروفها قد تغيرت في ايران فقد تغيرت ايضا طبيعة هيكل الاسرة والعلاقات الاسرية لاسيما علاقة الرجل بزوجته .

ح ــ حق المراة في العمل :

كانت القوانين المدنية في الماضي تنص على ضرورة حصول المراة على موافقة كتابية من زوجها قبل حصولها على وظيفة ، الا ان قانون حماية الاسرة الصادر عام ١٩٦٧ نص على احقية المراة في العمل ومنذ ذلك التاريخ تضمن عقد الزواج بيانا يلزم الزوج بالموافقة على رغبة زوجته في العمل خارج المنزل شريطة الا يتعارض ذلك مع شرف ومكانة الاسرة .

ط ــ الاجهاض :

ومن بين الاصلاحات الحكومية الاخرى التي تمت مؤخرا والتي تنعكس على الحياة الاسرية جعل الاجهاض امرا قانونيا ، ورغم ان هذا القانون لم يوضع موضع التنفيذ حتى الان فقد وافق البرلمان بالفعل على الاجهاض بشرط تقديم طلب بذلك . وهذا يعني حق المراة في اختيار انجاب الاطفال او عدمه اي حقها في الاختيار ما بين الحياة الاسرية والنشاطات غير الاسرية ويرتبط بموضوع الاجهاض التوسع السريع في برامج تنظيم الاسرة ونشاطات ضبط النسل في ايران . فهذه النشاطات التي تفصل ما بين الجنس والابوة لعبت دورا في احداث التغيرات الاخيرة في هيكل الاسرة الايرانية .

٤ ــ دور المراة في القوى العاملة :

يبلغ عدد النساء الايرانيات العاملات في القوى العاملة غير الزراعية اكثر من مليوني امراة . وارتفعت نسبة توظيف المراة في كافة القطاعات الاقتصادية من ٢ر٩٪ من المجموع الكلي للسكان عام ١٩٥٦ الى ١١٪ عام ١٩٧١ (الخطة التنظيمية ١٩٧٤) وفي عام ١٩٧١ بلغت اعلى نسبة لاستخدام المراة في قطاع الصناعة ثم الزراعة والخدمات . ومن بين النساء العاملات تعمل ار٥١٪ منهن في الصناعة و ٨ر٢٩٪ في الزراعة و٤ر١٦٪ في الخدمات وفي المناطق الحضرية تعمل ٥٣٪ من النساء في قطاع الخدمات بينما بلغ استخدام المراة ذروته في قطاع الصناعة في المناطق الريفية حيث وصل الى ٥٦٪ عام ١٩٧١ .

وبمقارنة ايران بدول امريكا اللاتينية التي لها نفس مستوى التنمية الاقتصادية الذي تتمتع به دول الشرق الاوسط ، فان بالامكان القول ان منطقة الشرق الاوسط تسجل بطريقة منتظمة اقل المعدلات لاسهام المراة في القوى العاملة . وان توفر فرص العمل للمراة وكذلك توفر العنصر النسائي للمشاركة في العمل يعتمد على مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية وكذلك

الاقتصادية ففي حين اننا نجد ان العوامل الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي والهيكل الوظيفي تؤثر على مسألة اتاحة فرص العمل للمرأة فان القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية مثل قيم ومعايير الاسرة ومستوى التعليم والقيود الاجتماعية ودور المرأة ووضعها يحدد امكانية توفر العنصر النسائي المؤهل للعمل كما ان السيطرة التحكمية للرجال على النساء في دول الشرق الاوسط كانت السبب في عدم توفر العنصر النسائي للعمل . وفي حين ان هذا الامر ما زال حقيقة واقعة في المنطقة فان هنالك تغيرات ملموسة قد حدثت في ايران بمعنى ان سيطرة الرجال على النساء قد خفت حدتها كثيرا ونتيجة لذلك زاد معدل توفر العنصر النسائي في سوق العمالة في الوقت الحاضر .

٥ ــ مركز المرأة :

ادت الثورة البيضاء في ايران الى حدوث تغيير جذري في حياة المرأة . وما انجزته ايران حديثا من تحسين لوضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يعتبر علامة على التنفيذ الكامل لمبادىء المساواة بين الرجل والمرأة الايرانيين على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وطبقا للمبدأ الخامس الوارد في الميثاق الثوري الايراني والذي ينص صراحة على حرية المرأة في الانتخاب ، اعتبرت المرأة مساوية للرجل ونتيجة لذلك شغلت المرأة الايرانية ستة مقاعد في البرلمان في اول انتخابات جرت عقب صدور الاصلاحات الانتخابية اي ان هذا المنصب الذي كان وقفا على الرجال قد فتحت ابوابه الان امام النساء . وهكذا نجد ان النساء الايرانيات يشغلن اليوم مناصب متعددة مثل منصب عمدة القرية ومحافظ المدينة او المقاطعة ونائبات في البرلمان ووكيلات للوزارات ووزيرات وكذلك في المناصب الاخرى مثل منصب مدير عام الوزارة واعضاء في مجالس المدن والقرى . وفي القطاعات الاخرى تشغل المرأة مراكز مرموقة تتراوح بين قيادة التاكسي وادارة محطات البنزين وتنظيم حركة المرور والتدريس في الكليات والجامعات .

لقد مهد اقرار القانون الخاص بمنح المرأة حق المشاركة في الشئون الاجتماعية الطريق امامها نحو فرص اخرى . ويدعو القانون الى انضمام النساء للفصائل الثورية بعد اتمامهن ١٢ عاما في المدارس كحد ادنى ، واستجابة للنداءات الاولى انضم اكثر من خمسة الاف طالبة متخرجة حديثا الى الفصائل الثورية . وهناك اليوم ١٨ نائبة في مجلس النواب واثنتان من اعضاء مجلس الشيوخ واثنتان من وكلاء الوزارات بالاضافة الى وزيرة للدولة و١٧ مديرة عامة و١٨ محامية و٣٨ قاضية و١٨٠٣ استاذة واستاذة مساعدة ــ هذا بالاضافة الى ٨٦٣٩٩ موظفة حكومية و١٦٨٣٧ امرأة يعملن في اسلحة الجيش المختلفة و٤٩٦٩٣ مدرسة في مرحلتي التمهيدي والحضانة و١٤٤٩١ مرشدة نسائية و٦١١٣ مدرسة في المدارس العليا . وتجري حاليا الانتخابات الوطنية في « شهرستان » على مستوى القرية والمدينة والمجالس التعليمية . وهناك ما يربو على ٣٥٠ سيدة من بين المرشحات لهذه المناصب . وكلما ازداد عدد النساء اللواتي يشتركن في القيام بالخدمات الاجتماعية كلما اختفت الحواجز التقليدية تدريجيا من امام النشاطات الاسرية الاضافية التي تقوم بها المرأة .

٦ ــ الصراع بين الاجيال :

نظرا لاختلاف القيم والمعايير ووجهات النظر بين جيل الشباب وجيل الاباء فان هناك صراعا بارزا بين الجيلين . ففي الماضي كان الرجل والمراة حديثي الزواج يقومان بتكوين اسرة خاصة بهما ولكن بفضل معونة الاسرة المؤسسة الكبيرة . غير ان اسلوب الحياة الجديد وتضارب اذواق الجيل الجديد مع اذواق الجيل القديم تجعل جيل الشباب غير قادر على الاستمرار في المعيشة مع الجيل القديم وهذا ما يلزم جيل الشباب في العيش مستقلا عن الجيل القديم ومن شبكة الاسرة الكبيرة الامر الذي يساهم في ظهور الاسرة المحدودة والافراد .

٧ ــ الاسرة والتصنيع :

تدور عجلة التصنيع في ايران بسرعة كبيرة جدا ونتيجة للثورة الصناعية حدثت تغيرات جوهرية في هيكل النظام الاسري سواء في العالم الغربي او الشرقي ويبين الجدول رقم (٣) عدد المصانع والمبالغ المستثمرة في القطاع الصناعي من الاقتصاد الايراني في السنوات ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٤ . ويمكن استخلاص نقطتين رئيستين من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) ، **اولا : وجود زيادة سنوية ملموسة في عدد المصانع . ثانيا : ان التنمية الصناعية في ايران قد بلغت بالفعل مستوى رفيعا وكان لذلك تاثيرات على تنظيم الصناعة واحداث تغييرات في الهيكل المهني الامر الذي كان له اثره على الاسرة الايرانية .**

لقد مرت المجتمعات الغربية بتغييرات جذرية جاءت كنتيجة مباشرة او غير مباشرة للثورات الصناعية التي تمخض عنها فصل الوظائف المنزلية للاسرة عن وظيفتها في الانتاج الاقتصادي. ورغم عدم وجود دليل على ان التصنيع في ايران سيتخذ نفس الصورة وانه سوف تترتب عليه نفس النتائج فان من المعتقد ان الثورة الصناعية في ايران في السنوات الاخيرة ساهمت كثيرا في تحويل نظام الاسرة الكبيرة الى اسرة محدودة .

٨ ــ التحضر :

يعتبر التحضر الذي انتشر بسرعة كبيرة في ايران في العقود الثلاثة الماضية العامل الرئيسي الثامن الذي يشكل تحديا لشبكة الاسرة الكبيرة فقد بلغت نسبة سكان الحضر في ايران عام ١٩٥٦ حوالي ٣١ر٤٪ وفي عام ١٩٦٦ بلغت ٣٩ر١٪ ومن المنتظر ان يتراوح عددهم ما بين ٥٠ــ٥٥٪ عام ١٩٧٦ وفي طهران فقط بلغ عدد السكان عام ١٩٦٦ حوالي ٢ر٧ مليون نسمة اما اليوم فقد تجاوز هذا العدد الاربعة ملايين بزيادة قدرها ٤٨٪ خلال عشر سنوات . اما المدن ذات المئة الف نسمة او اكثر فقد زاد عدد سكانها بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٥٪ وهذا المعدل المرتفع من التحضر وما يرافقه من تغيير مكان الاقامة في ايران يشيران الى حدوث تغييرات جذرية في تاسيس الاسرة . فمن جهة اضطر سكان المدن ، نظرا لنقص الوحدات السكنية هناك بسبب تدفق المهاجرين اليها ، الى الاكتفاء بالعيش في وحدات سكنية صغيرة مما قلل من فرص تكوين الاسر الكبيرة .

٩ ــ تغير دور الجنس :

ادت الزيادة المتوقعة في متوسط العمر ، وانخفاض عدد مرات الانجاب والانشغال بنشاطات غير اسرية بعيدا عن الاسرة وهموم الانجاب بالاضافة الى تغير انماط العمل كل ذلك ادى الى تغيير الادوار التقليدية للجنسين . فمنظمة المرأة وهي منظمة لها مكانتها الان وحركة تحرير المرأة في ايران ينتقدان بشدة الدور التقليدي المفروض على المرأة وكذلك الانماط الاسرية. وكانت الفكرة من وراء اقامة منظمة المرأة هي احداث تغييرات في الادوار التي تقوم بها المرأة . فهي الان تنظر بجدية الى مسألة تغيير الادوار المنوطة بالرجال والنساء حسب الجنس . فمساهمتهن في المجتمع الدولي ، فضلا عن تشكيل المجلس الدولي للنساء عام ١٩٦٦ الذي يضم مندوبات من ٢٥ دولة يعتبر مثالا واحدا لمجال نشاطاتهن الاكثر اتساعا .

١٠ ــ الاتجاه نحو الغرب والاخذ باساليب العصر الحديث :

ان دور السينما والتلفزيون والجرائد في عالم اليوم تنقل للشعوب في اقصى مناطق العالم الطريقة الغربية للحياة وعلى الاخص الطريقة الامريكية . وهذا يشتمل على طرق شعوب الدول المتخلفة وشعوب الدول الاشتراكية في الحياة . وفي جميع هذه الدول ترغب الشعوب بتقليد الطريقة الامريكية في الحياة لانهم ينظرون اليها على انها رمز للراحة والحياة الهانئة والتطور والتقدم . وعلى سبيل المثال لاحظ المراقبون ومراسلو الصحف في فيتنام الجنوبية ان الفيتناميين الهاربين خلال الحرب في الستينات قد ثبتوا اجهزة راديو ترانزستور معقدة للغاية على دراجاتهم، وحتى انه في اقصى الاجزاء البعيدة من الهند يتجمع الفلاحون ليلا حول تليفزيون ترانزستور ليشاهدوا عملية نزول الامريكيين على القمر . وفي المناطق البعيدة من افريقيا يصنع الصغار السهام من الخشب ويقلدون الطريقة الامريكية في حرب البنادق بين المجرمين وضباط الامن الامريكيين حتى ان بالامكان ايضا ملاحظة وجود « الهيبيين »في مدينة موسكو رغم النظم القائمة والتي تحظر تواجدهم .

ان الدراسة التفصيلية للتأثير الغربي على ايران تقع خارج نطاق هذا البحث ، فيكفي ان نشير في هذا الصدد الى ان نظام الاسرة الايراني قد تأثر الى حد ما بتعرضه لمثل ومعايير الاسرة الغربية وكمثال على تعرض الاسرة الايرانية لمثل الاسرة الغربية زواج الايرانيين بالاوروبيين والامريكيين ففي الفترة بين عام ١٩٧١ و١٩٧٤ اختارت ١٤٤٦ امرأة و٨٣٥ رجلا ايرانيا الزواج باجانب ، وبالرغم من ان هذه الزيجات تعتبر ضئيلة للغاية من حيث العدد فانها تدل على الميول نحو اقتباس المثل الاسرية الغربية .

وواكب الاخذ باساليب الحياة الغربية نتائج محتومة منها الاخذ باساليب العصر الحديث والاتجاه المتزايد نحو الاستهلاك وقد عالجت الكثير من نظريات علم الاجتماع موضوع تلاشي القيم التقليدية تحت وطأة الاخذ باساليب العصر الحديث الى احداث تغييرات ذات ابعاد واسعة في نمط الاستهلاك الايراني فازداد استهلاك العديد من الاجهزة الحديثة مثل الراديو والتلفزيون والات التسجيل والسيارة والثلاجة الكهربائية والغسالة الكهربائية وموقد الغاز والكاميرات ومكيفات

الهواء والاطعمة المعلبة وفتحات العلب واجهزة طبخ الارز وماكينة الخياطة والساعات والدراجات النارية والكثير من الادوات الحديثة التي كانت تعتبر اجهزة ترف فأصبح ينظر اليها الان على انها من الضروريات . وليس هنالك دراسة عن العلاقة بين استهلاك الادوات الحديثة وتأثيرها على هيكل الاسرة في ايران ، الا ان (فريدمان ١٩٧٥ : ١١٦) اجرى دراسة في تايوان توصل فيها الى وجود علاقة بين انماط الاستهلاك الحديثة وحجم الاسرة المتغير . ويخلص فريدمان الى القول بان هذه العلاقة تدعم الى حد ما النظرية القائلة بان اية زيادة في دخل الفرد لا تسهل بالضرورة الاتفاق على اطفال اخرين وبدلا من ذلك يمكن ان تشجع على التركيز على احتياجات جديدة تحث الزوجين على الحد من حجم الاسرة . وقد زاد دخل الفرد في ايران من حوالي ٢٠٠ دولار خلال العشر سنوات الاخيرة الى ١٥٠٠ دولار في الوقت الحالي . فالتطلع نحو زيادة الاستهلاك التي ارست دعائمها الرفاهية الاقتصادية في ايران ، لاسيما فيما يتعلق بالانواع الجديدة من البضائع والخدمات يتعارض مع تأسيس الاسرة التقليدية الكبيرة .

١١ ــ ارتفاع مستوى التعليم :

كان لرفع مستوى التعليم اثره الهام في تغيير نظام الاسرة الايرانية وباختصار يمكن القول بان مستوى التعليم قد ارتفع ليزداد عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة من ٩ر١٤٪ عام ١٩٥٦ الى ار٢٨٪ عام ١٩٦٦ اي ان هذا العدد قد تضاعف تقريبا في الفترة ما بين عام ١٩٥٦ الى عام١٩٦٦، وتشير التقديرات الى وجود زيادة مماثلة في مستوى التعليم في الفترة ما بين ١٩٦٦ ــ ١٩٧٦ وطبقا للاحصاءات التي نشرت مؤخرا عند الاعلان عن بدء السنة الدراسية ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ بلغ عدد الايرانيين المقيدين في المدارس اليوم ٥ر٨ مليون طالبا وطالبة .

المؤشر التجريبي لبنية الاسرة :

تناولنا في القسم السابق وباختصار العوامل الرئيسة التي تساهم في احداث التغييرات في هيكل الاسرة الايرانية ، فما هي النتائج المنظورة لهذه التغيرات . سنحاول في هذا القسم من دراستنا ان نقيم هذه النتائج المنظورة بايجاز شديد .

كثيرا ما لا يتمكن علماء الاجتماع من قياس الاشياء التي يرغبون بدراستها بصورة مباشرة . ومثال ذلك قياس التغييرات في المثل والمعايير الاسرية حيث تستخدم المؤشرات التجريبية في مثل هذه الحالات . وبوجه عام نجد ان شكل الوحدات السكنية مثلا يعتمد على المفاهيم الخاصة بحجم الاسرة . فبينما نجد ان المنازل الواسعة تعتبر انعكاسا للمفاهيم الخاصة بالاسرة الكبيرة الممتدة فان الحياة في الشقق السكنية يمكن ان تستخدم كمؤشر لمعايير الاسرة المحدودة .

ويعتبر السكن في الشقق ظاهرة حديثة في ايران فمنذ ما يقرب من ثلاثين سنة مضت كان من الصعب العثور على شقق في ايران اما الان فيتم تشييد الالاف من هذه الوحدات السكنية سنويا وهنالك طلب متزايد عليها . ولنضرب على ذلك مثالا ففي عام ١٩٧٥ كان هدف الحكومة تشييد حوالي ٢٠٠ر٠٠٠ شقة سكنية لموظفي الحكومة شيد منها حوالي ١٥٠ر٠٠٠ عند نهاية العام وشارف العمل على الانتهاء في الـ ٥٠٠٠٠ الباقية . وبالاضافة الى النشاط الحكومي في مجال

تشييد الوحدات السكنية يعتبر القطاع الخاص مستثمرا أساسيا في مجال تشييد هذه الوحدات ومجمل القول ان نمط تشييد المساكن في ايران قد تغير في السنوات الاخيرة . ومثال ذلك ان عدد المنازل السكنية المكونة من طابقين في كافة المناطق الحضرية في ايران قد زاد بنسبة ٥ر٥٤٪ عام ١٩٧٤ عن عام ١٩٧٣ (البنك المركزي الايراني ــ ١٩٧٤ : ٧)وفي طهران بلغت نسبة المنازل ذات الطابقين ٤ر٣٨٪ من الابنية السكنية كلها في عام ١٩٧٤ وبلغت نسبة المنازل ذات الثلاثة طوابق ٧ر٢٧٪ اما نسبة المنازل ذات الطابق الواحد فبلغت ٦ر١٥٪ فقط . وزاد عدد المنازل ذات الطابقين وذات الثلاثة طوابق بنسبة ٤ر١٣٪ و٢ر٧٩٪ على التوالي في عام ١٩٧٤ عن عام ١٩٧٣ بينما انخفض عدد المساكن ذات الطابق الواحد المشيدة عام ١٩٧٤ بنسبة ١ر٦٨٪ عن عام ١٩٧٣ . هذا واضافة الى المساكن الخاصة التي شيدت مؤخرا على شكل منازل من طابقين او ثلاثة طوابق فقد تم تشييد عدد لا بأس به من المجمعات السكنية المرتفعة في المدن الايرانية الكبرى ومعظم هذه الشقق عبارة عن مساكن مكونة من حجرة نوم واحدة او حجرتين وهذا لا يتناسب تماما مع متطلبات الاسرة المحدودة .

الجدول رقم (١)

نسبة الاسر من مختلف الاحجام في ايران في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦
حسب الاقامة في الريف او في الحضر

حجم الاسرة لسنة ١٩٥٦	المجموع	في الحضر	في الريف
ايران	١٠٠	١٠٠	١٠٠
شخص واحد	٤ر٥	٨ر١	٤ر١
شخصان	١٢ر٥	١٢ر١	١١ر٧
ثلاثة اشخاص	١٦ر٣	١٥ر٥	١٦ر٣
اربعة اشخاص	١٧ر٨	١٦ر١	١٨ر٥
خمسة اشخاص	١٦ر٥	١٥ر٢	١٧ر١
ستة اشخاص	١٢	١١ر٣	١٢ر٣
سبعة اشخاص	٨ر٤	٨ر٥	٨ر٣
ثمانية اشخاص	٤ر٨	٤ر٨	٤ر٧
تسعة اشخاص	٢ر٦	٢ر٦	٢ر٥
عشرة اشخاص فاكثر	٢ر٨	٣	٢ر٥
من ١ ــ ٤ اشخاص	٤٠ر٦	٣٧ر١	٤١ر٨
خمسة اشخاص فاكثر	٥٩ر٤	٦٢ر٩	٥٨ر٢

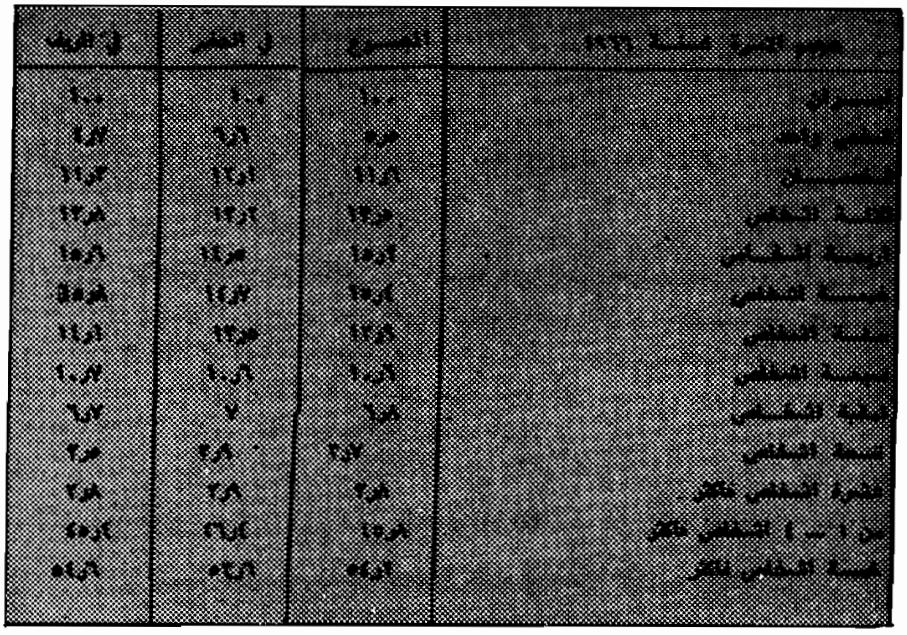

جدول الكثرة سنة ١٩٦٦	المصري	في المائة	في الألف
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

المصادر : التعداد السكاني في ايران لسنة ١٩٥٦ : المجلد رقم ٢ ، والتعداد السكاني في ايران لسنة ١٩٦٦ ، المجلد رقم ١٦٨ .

الجدول رقم (٢) : درجة القرابة برب الاسرة ، حسب الجنس ومكان الاقامة

	رب الاسرة	الزوجة	الاولاد	الاب	الحفيد	القارب الاخرون	الخدم ومزيمبشون على نفقتهم	اعضاء في الرياء	المجموع
كل انحاء البلاد									
كلا	٢٠٫٢	١٧٫٢	٥١٫٦	٢٫٤	١٫٨	٦٫٥	٠٫٥	٠٫٧	١٠٠
ذكور	٣٦٫٦	صفر	٥٤٫٨	٠٫٥	١٫٨	٦٫٤	٠٫٥	١	١٠٠
اناث	٢٫٧	٣٥٫٥	٤٨	٠٫٤	١٫٨	٦٫٦	١٫٥	٠٫٣	١٠٠
المناطق الحضرية									
كلا	٢٠٫٣	١٦٫٨	٥١٫٢	٢٫٠٤	١٫٤	٥	١	٠٫٨	١٠٠
ذكور	٣٦٫٦	صفر	٥١٫٥	٠٫٦	١٫٤	٦٫٤	٠٫٦	١٫٣	١٠٠
اناث	١٫٣	٣٫٨	٤٩	٠٫٤	١٫٣	٥٫٧	١٫٣	٠٫٥	١٠٠
المناطق الريفية									
كلا	١٫٠	١٧٫٤	٥١٫٥	٢٫٤	١٫٢	٦	٠٫٣	٠٫٨	١٠٠
ذكور	٣٦٫٦	صفر	٥٤٫٨	٠٫٥	٢	٤٫٨	٠٫٤	٠٫٨	١٠٠
اناث	٠٫٢	٣٦	٤٧٫٣	٠٫٤	١٫٢	٧٫٣	٠٫٢	٠٫٤	١٠٠

الجدول رقم (٣) : عدد التراخيص الصناعية الصادرة وحجم الاستثمارات في القطاع الصناعي في ايران من سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤

السنة	عدد التراخيص الصناعية الصادرة	عدد العمال	حجم الاستثمار بالمليون ريال
١٩٦٩	٥٨٦	٢٢٢٠٥	٢٢٩٢٢
١٩٧٠	٦٧٦	٢٢٦٠٥	٢٦٠٧٢
١٩٧١	٦٦٥	٢٨٨٠٢	٢٧٠٤١
١٩٧٢	٤١٢	٢١٥٥	٢٠٧٥٠
١٩٧٣	٤٨٢	٤٠٧٥٥	٣٤٠٠٢
١٩٧٤	٥٢٨	١١٨٢٢	٣٦٧٠٢
المجموع	٣٦٧٦	٧٦٩٦٨	١٢٤٨٢٦

المراجع

Bank Markazi Iran. A DETAIL REPORT ON HOUSING CONSTRUCTION BY THE PRIVATE SECTOR IN THE URBAN AREAS OF IRAN IN 1974. (in Pesrsian). Tehran : Bank Markazi Iran, 1975.

Behnam Jamshid. SAKHT-E KHANEVADEH VA KHISHAVANDI DAR IRAN (Structure of Family and Kinship in Iran). Tehran: Kharazmi, 1973.

"Two Hunded Low Cost Houses Will be Constructed in Mashhad". **ETTELLAAT (NEWSPAPER).** February 25, 1976.

Freedman, D. S. "Consumption of Modern Goods and Services and its Relation to Fertility : A Study in Taiwan". **JR. OF DEVELOPMENT STUDIES.** 1975.

"The Iranian Woman : The Central Theme of Political and Economic Democ racy. **Guardian (A British Newspaper).** April 7, 1976, P. 16.

Ministry of Justice (of Iran). ZAMIMAH ROUZNAMEH RASMI KESHVAR SHAHANSHY IRAN : GHANOON HEMAYAT KHANEVADEH, BAHMAN 1353. Tehran : 1975.

Momeni, Jamshid. "The Difficulties of Changing the Age at Marriage in Iran". **JR. OF MARRIAGE AND FAMILY.** 34 : 545-551. 1972.

Plan Organization (of Iran). SOCIAL AND ECONOMIC CHANGES OF IRANIAN WOMEN. Tehran : Plan Organization, 1974.

Youssef, W. H. "Women and Work in Developing Societies". POPULATION MONOGRAPH SERIES. V. 15, Institute of International Studies, University of California, Berkeley. 1974.

THE POPULATION OF IRAN : A DYNAMIC ANALYSIS. Shiraz : Iran, 1975.